Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

تقييم دور الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الليبية

"دراسة تطبيقية بمصرفي اليقين والأندلس"

سمية عبد الحكيم إمبيرش / وزارة الداخلية /الشؤون المحليه/ ambyrshsmyt@gmail.com
جميلة محمد سالم / وزارة التربية والتعليم / التفتيش التربوي / gameilamohmed09@gmail.com

تاريخ الاستلام2025/8/14 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/17– تاريخ للنشر: 24/9/ 2025

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الرقابة الشرعية داخل مصرفي اليقين والاندلس، والتعرف علي مدي فاعلية أعمال الرقابة الشرعية في تعزيز وتطوير أعمال الرقابة الشرعية، بما يدعم فاعلية أعمال المصارف الإسلامية للقيام بدورها بشكل فعال، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين بمصرفي اليقين والأندلس بمدينة طرابلس، واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات، وتم توزيع 150 استبانة منها 97 استبانة لمصرف اليقين و53 استبانة مصرف الاندلس وتم استرجاع 113 استبانة منها 77 مصرف اليقين و36 مصرف الاندلس أي النسخ المسترجعة بنسبة 75.33% ، وتم تقييم دور الرقابة الشرعية من خمسة جوانب هي : كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية، الإفصاح والشفافية، دور الرقابة الشرعية في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد، شمولية أعمال الرقابة الشرعية، أتمتة أعمال الرقابة الشرعية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار الرابع والعشرون. من خلال الاختبارات الإحصائية اختبار كرونباخ ألفا والتوزيع النسبي واختبار ولكوكسون حول المتوسط و اختبار Z حول المتوسط وبمستوي ثقة 95% تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: نقص الأكفاء والمختصين في التمويل الإسلامي وفقه المعاملات، وعدم توافر العدد الكافي من المدققين الشرعيين داخل مصرفي الدراسة، واكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض علي الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت، كما تبين ضعف دور الرقابة في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد، وتعد الرقابة الشرعية في مصرف الأندلس ذو كفاءة وفعالية أفضل من مصرف اليقين، وأوصت الدراسة بتوفير العدد الكافي من المدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية، وتحقيق التكامل بين المراجعة الشرعية الداخلية والخارجية لضمان تحقيق أهداف المراجعة في كشف المخالفات وتصحيحها والدقة في تقدير مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وتوصي بتطوير خبرات ومهارات العاملين من خلال الندوات والدورات التدريبية، ووضع برنامج توعوي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بأهمية العمل المصرفي الإسلامي، كما يتطلب من الهيئة تقديم النصح والإرشاد من أجل التنويع في الاستثمارات، وتفعيل صيغ التمويل الإسلامي، وعدم الاقتصار على صيغة المرابحة، وينبغي علي المصرفين بذل المزيد من الجهود لتحسين جودة وفعالية عمل الرقابة الشرعية داخل المصرف.

Abstract

The study aimed to evaluate the reality of Sharia supervision within the Al-Yaqeen and Al-Andalus Banks and to identify the extent of the effectiveness of the Sharia supervision work in enhancing and developing the Sharia supervision work in a way that supports the effectiveness of the work of Islamic banks to carry out their role effectively. The study relied on the descriptive analytical approach, and the sample of the study represents the employees of the Al-Yaqeen and

Al-Andalus Banks. In the city of Tripoli, the questionnaire was used to collect data. 150 questionnaires were distributed, including 97 questionnaires for Al-Yaqeen Bank and 53 questionnaires for Al-Andalus Bank. 113 questionnaires were retrieved, including 77 for Al-Yaqeen Bank and 36 for Al-Andalus Bank, i.e. copies retrieved at a rate of 75.33%. The role of Sharia supervision was evaluated from five aspects: adequacy and efficiency. Those working in Sharia supervision, disclosure and transparency, the role of Sharia supervision in spreading the culture of Islamic banking, advice and guidance, the comprehensiveness of Sharia supervision work, the automation of Sharia supervision work, and the data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program, version twenty-four. Through statistical tests, Cronbach's alpha test, proportional distribution, Wilcoxon test about the mean, and Z test about the mean, with a confidence level of 95%, several results were reached, the most important of which are: the lack of qualified and specialists in Islamic finance and the jurisprudence of transactions, and the lack of a sufficient number of Sharia auditors within the study banks, as well as the sufficiency of The report of the Sharia Supervisory Board presented to the General Assembly expresses a general opinion on the Sharia soundness of the bank's business without clarifying the Sharia violations that occurred. It also revealed the weakness of the role of supervision in spreading the culture of Islamic banking, advice and guidance. The Sharia supervision in Al-Andalus Bank is considered to be more efficient and effective than that of Al-Yaqin Bank, and recommended The study aims to provide a sufficient number of qualified Sharia auditors who are familiar with accounting aspects and Sharia controls, and to achieve integration between internal and external Sharia audit to ensure the achievement of the audit objectives in detecting and correcting violations and accuracy in assessing the risks of Sharia non-compliance. It recommends developing the expertise and skills of employees through seminars and training courses and developing a program. Awareness through various media to introduce the importance of Islamic banking. It requires the Authority to provide advice and guidance in order to diversify investments and activate Islamic financing formulas and not be limited to the Murabaha formula. AlYaqeen Bank and Andalus Bank should make more efforts to improve the quality and effectiveness of the Sharia supervision work within the bank..

1.1 المقدمة

يُعد ظهور المصارف الإسلامية واتساعها الجغرافي نجاحاً واضحاً على الصعيد الإقليمي والعالمي من خلال تنامى أعمال هذه المصارف، حيث تبين من خلال عقد واحد من الزمن ارتفاع قيمة أصول المصارف الإسلامية الإجمالية حول العالم من 1.2 ترليون دولار أمريكي عام 2012، إلى 4 ترليونات دولار في نهاية عام 2022، لتتضاعف بذلك بنحو 3.33 مرة بين الفترتين، وبحسب أرقام صندوق النقد العربي، تركز الجزء الأكبر من هذه الأصول المتنامية في المنطقة العربية، التي استحوذت مجتمعة على 55% من نشاط التمويل الإسلامي في العالم. مع الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تستحوذ وحدها اليوم

على نصف الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، كما تضم 11 من أصل أكبر 20 مصرفاً إسلامياً في العالم. (**المصارف الإسلامية: التوسع السريع وإشكاليات التطبيق (fanack. Com) تم الزيارة 2024/7/30 الساعة 6.26)**

ومع انتشار صناعة المصارف الإسلامية وما واجهته من صعوبات ومعيقات زاد من أهمية وجود جهاز شرعي يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها، وبما أن المصارف الإسلامية ملزمة بالتقيد بمقتضيات الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، ولكي ينطبق اسمها مع فعلها بالتالي فإن جميع عملياتها ومعاملاتها يجب أن تخضع إلى رقابة شرعية لتحقيق الأمان والمصداقية لتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية، وتظل هيئة الرقابة الشرعية مرجعية للمصارف الإسلامية في تقديم المشورة، وإبداء الاقتراحات والتوصيات في بعض المعاملات التي يكتنفها الغموض، حيث أشارت دراسة (**أبو القاسم وآخرون، 2021**)، بوجود دور مهم للرقابة الداخلية وذلك في المشاركة في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية وإصدار الفتوى ومراقبة أعمال المصارف للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية.

إن للرقابة الشرعية دور أساسي في تطوير أعمال المصارف الإسلامية بحيث تقدم خدمات ومنتجات متنوعة للعملاء تناسب حاجاتهم المختلفة وتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أنه يلاحظ أن دور الرقابة الشرعية يقتصر في ضبط ومراقبة الأعمال والعقود والصيغ التي تقترحها إدارة المصرف دون أن تتدخل أو تبدي رأيها بشأن توجيه المصارف لطرح الصيغ التي تكون بديلة للصيغ التقليدية، وأن تتيح للمسلمين التمويلات المناسبة لأعمالهم وحاجاتهم الاستثمارية والشخصية بما يحميهم من التوجه للمصارف التقليدية، وقد توصلت دراسة (**إعمار، وأبو عجيلة، 2021**)، إلى أنه لا يوجد مدققين شرعيين ذو الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية، ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (**قفه، 2015**)، إلى أنه لا يوجد استقلال مالي وإداري للمراقب الشرعي كما أنه يعانى عمل المراقب من مشاكل من ناحية التأهيل العلمي والعملي والذي يؤدي إلى ضعف وقصور في أداء عمله بفاعلية والوقوع في مخالفات شرعية، وجاءت هذه الدراسة للبحث في تقييم فعالية أعمال الرقابة الشرعية تجاه إنجاح ودعم الأعمال المصرفية الإسلامية من خلال دراسة تطبيقية بمصرفي اليقين والأندلس.

2.1 مشكلة الدراسة:

نظراً لتحول المصارف التجارية الليبية إلى الصيرفة الإسلامية بشكل مباشر ومفاجئ وسريع لم يراعِ التدرج في التطبيق تطبيقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 م بشأن منع التعامل بالربا، والذي أربك عمل هذه المصارف حيث لم يتم التهيئة لهذا التحول سواء كان من الناحية الإدارية، أو الوظيفية، أو التقنية، أو الثقافية، أو البنية التحتية، ومن ثم تأسست مصارف جديدة إسلامية بعد صدور القرار المذكور، وهذا التأسيس جاء في بيئة حديثة جداً لهذا النوع من المصارف، وتأسست معها هيئات الرقابة الشرعية والإدارات التابعة لها والمراقبين الشرعيين، التي تعُد شرطاً أساسياً في تكوين المصرف الإسلامي، لما تمثله الرقابة الشرعية من أهمية في ضبط وتطوير أعمال المصرف من الناحية الشرعية، ونظراً لحداثة هذه التجربة ومن خلال الزيارة الميدانية لمصرفي اليقين والأندلس والمقابلات الشخصية اتضح أن هناك عدم وضوح في أعمال الرقابة الشرعية،

وبناء على ذلك تم اختصار مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى فاعلية أعمال الرقابة الشرعية (المتمثلة في هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي، والمراقب الشرعي بالفرع المصرفي) في تعزيز وتطوير أعمال الرقابة الشرعية بما يدعم فعالية أعمال المصارف الإسلامية والقيام بدورها بشكل فعال في خدمة الاقتصاد والمجتمع؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعريف بالرقابة الشرعية ومهامها وأهدافها وشروطها.
2. تقييم واقع الرقابة الشرعية داخل مصرفي اليقين والأندلس.
3. التعرف على مدى فاعلية أعمال الرقابة الشرعية في تعزيز وتطوير أعمال الرقابة الشرعية، بما يدعم فعالية أعمال المصارف الإسلامية للقيام بدورها بشكلٍ فعالٍ.

4.التعرف على نقاط الضعف في أعمال الرقابة الشرعية.

5.تقديم التوصيات اللازمة للرفع من مستوى فاعلية أعمال الرقابة الشرعية.

4.1 أهمية الدراسة:

1) تفيد الدراسة الباحث في إثراء معلوماته حول أعمال الرقابة الشرعية، ومهامها، وتنظيمها، والدور المنوط بها في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على فعالية عملها في المصارف الإسلامية في ليبيا، فضلاً عن تنمية مهارات الباحث في مجال الصيرفة الإسلامية وتنمية مهاراته وقدراته في مجال إعداد البحث العلمي.

2) إثراء مكتبة الأكاديمية العلمية الليبية بموضوع الرقابة الشرعية، وخصوصاً أن هناك نقص في المراجع وكذلك الرسائل العلمية المكتبية داخل الأكاديمية فيما يخص موضوع الرقابة الشرعية.

3) يُعَدُّ موضوع الرقابة الشرعية ذو أهمية قصوى للمجتمع الليبي المسلم من أجل ضمان شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية وتوفيرها للخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، لتلبية الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية للمواطنين والمشاريع الاقتصادية المختلفة بعيداً عن استخدام سعر الفائدة.

5.1 فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة وأهداف الدراسة وعرض الدراسات السابقة تمت الدراسة في شكل ستة فرضيات رئيسية وفق الآتي:

1. عدم كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية.

1.1 عدم كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

2.1 عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين.

2. غياب الإفصاح والشفافية واكتناف أعمال الرقابة الشرعية بشيء من الغموض.

3. ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد.

1.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.

2.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي.

3.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد.

4.ضعف شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع.

5.الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية، ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية.

6.وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المصرفين تجاه تقييم أعمال الرقابة الشرعية.

6.1 منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وهي تقييم الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الليبية قيد الدراسة.

7.1 مصادر جمع البيانات:

1.7.1 الإطار النظري: تم إثراء الجانب النظري من خلال جمع المعلومات من الكتب والرسائل العلمية، والدوريات المحكمة، والمعلومات المتوفرة بشبكة الإنترنت.

2.7.1 **الإطار العملي:** تم الاعتماد على أداة الاستبيان لغرض جمع البيانات الخاصة بالجانب العملي..

8.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة (توه يالا، 2022) بعنوان: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المجلس الاستشاري في البنك الإسلامي في مملكة تايلاند نموذجاً (دراسة تحليلية)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الرقابة الشرعية بمفهومها الشامل، وبيان آلية عمل المجلس الاستشاري في المصرف الإسلامي بتايلاندا، مع بيان التحديات التي تواجه المجلس الاستشاري في المصرف، وركزت الدراسة على دراسة ثلاثة متغيرات رئيسية: وهى نطاق الرقابة الشرعية، والمجلس الاستشاري في المصرف، والصعوبات والتحديات داخل المصرف، واعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي في تتبع المعلومات عن الرقابة الشرعية معتمداً على المقابلة الشخصية، كما اعتمد أيضاً على المنهج التحليلي لتحليل نتائج المعلومات التي استخرجها من المنهج الإستقرائى، ويمثل مجتمع الدراسة في المصرف الإسلامي في تايلاندا، وعينة الدراسة المسؤولين في المجلس الاستشاري،، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية هي الجهة التي تشرف على الأعمال والخدمات التي يقدمها المصرف وتقوم بمراجعة العقود التي يبرمها المصرف مع الأطراف الأخرى، كما إن هيئة الرقابة الشرعية تؤدي دورا ًمهماً وحيوياً في سبيل إنجاح العمل المصرفي الإسلامي، وإن المجلس الاستشاري يعاني من بعض الأحداث السلبية التي أثرت على أعماله مثل عدم استقلالية أعمال المجلس.

2. **دراسة (السيابية، والمجاهد،2022) بعنوان: دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والنماذج التطبيقية لها في سلطنة عمان.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور هيئة الرقابة الشرعية ومجالات عملها ودورها في تطوير الأعمال المصرفية، وركزت هذه الدراسة على ثلاثة عناصر وهي: المجالات العلمية لهيئات الرقابة الشرعية، والمجالات العملية لهيئات الرقابة الشرعية، ودور هيئة الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الإستقرائي، بالإضافة إلى المنهج المقارن للمقارنة بين أقوال الفقهاء والباحثين، وتمثلت عينة الدراسة في مصرف نزوى ومصرف ميثاق، وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الرئيسي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو التحقق من مدى تطابق معاملات هذه المصارف لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لتحقيق الغاية من الرقابة الشرعية .

3. **دراسة (عبد الزهرة، ووهيب، 2022) بعنوان: أثر هيئة الرقابة الشرعية في تطوير الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية في العراق).**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر الأداء المصرفي في المصارف الإسلامية بالدور الرقابي والتوجيهي لهيئة الرقابة الشرعية، وركزت الدراسة على متغيرين هما: هيئة الرقابة الشرعية كمتغير مستقل، والأداء المصرفي كمتغير تابع، وتم استخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث، والمنهج التجريبي التحليلي من خلال جمع البيانات وتحليلها، وتمثلت عينة الدراسة في أربع مصارف عراقية وهي: (المصرف العراقي الإسلامي، المصرف الوطني الإسلامي، مصرف الإيلاف الإسلامي، مصرف النهرين الإسلامي). وتم استخدام الاستبيان لغرض الحصول على البيانات المطلوبة للجانب العملي للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إحصائي للمتغير المستقل المتمثل بهيئة الرقابة الشرعية في المتغير التابع المتمثل بالأداء المصرفي للمصارف الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أن المتخصصين في علوم الفقه والشريعة يمثلون نسبة قليلة من الأفراد العاملين بمصارف عينة البحث، وأوصت الدراسة بأن يتم تعديل اسم (هيئة الرقابة الشرعية) .

4. **دراسة (Kasin, et, 2009) بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية: استكشاف الفجوة بين "المرغوب" و "الفعلي"**

“Shari’ah Auditing in Islamic Financial Institutions: Exploring the Gap Between the “Desired” and the “Actual

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الفجوة الحقيقية بين ما هو مطلوب مَّمن يمارسون مهنة التدقيق الشرعيّ في المؤسسات المالية في ماليزيا، وبين ما هو مطبق في تلك المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة حقيقية بين ما هو مطلوب تطبيقه من آلية عمل المدقق الشرعي، وبين المطبق فعلاً في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، وأن وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الماليزية لا تطبق بشكل جيد بالرغم من أنها تعتبر إحدى الوسائل التي تساعد على إثبات حقيقة التزام تلك المؤسسات بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعليماتها.

5. دراسة (Yaacob& Donglah, 2012) بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية: منظور طلاب الدراسات العليا.

"Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective"

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيان وجهات النظر لطلبة الدراسات العليا في موضوع التدقيق الشرعي، فاختيرت عينة الدراسة من جامعتين بارزتين في ماليزيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تعمل بما يكفي لتعزيز مفهوم التدقيق الشرعي فيها، وأكدت الدراسة أن موضوع التدقيق الشرعي يحتاج إلى بحث معمَّق في ظل غياب معايير واضحة، وإطار مفاهيمي حقيقي للتدقيق الشرعي، حيث أن عدم وجود هذه المعايير قد يودي إلى إخماد مستقبل التدقيق الشرعي وانتهائه.

الإطار النظري للدراسة

1.2 المصارف الإسلامية:

1.1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية والمصارف الإسلامية:

إن المصارف الإسلامية قد أثبتت وجودها خاصة بعد الأزمة المالية على أنها أكثر كفاءة وربحية واستقرار مقارنة بالمصارف التقليدية، مما أدى إلى اتساع انتشارها الجغرافي في العديد من الدول، وتزايد عددها، الأمر الذي ساعد على فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، وكذلك في الدول الغربية، وذلك لما تمتاز به المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في تعدد صيغ التمويل الإسلامية (مرابحة، مضاربة، مشاركة، استصناع، وغيرها) التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين أن المصارف التقليدية تتعامل بالقروض كأداة رئيسية لاستثمار أموالها. (الساعدي وآخرون،2019م، ص 15-16).

تعرف الصيرفة الإسلامية: "بأنها العمليات المصرفية التي تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من قبول الودائع وتمويل الاستثمارات وتقديم الخدمات، بالتالي فهي لا تعتمد على الفائدة المصرفية الثابتة كالتي تتقاضاها المصارف التقليدية، وعليه فإن ما يميز الصيرفة الإسلامية أنها لا تتعامل بالفائدة وتعدها ربا "(العبيدي، والدرباق، 2021م، ص13، 14)

وقد تعددت وتنوعت تعاريف المصارف الإسلامية، ولكن عند التأمل فيها نجد أنها تكاد تكون متفقة في الكثير من الجوانب من حيث المعنى والمضمون ونذكر من هذه التعريفات ما يلي:

1. "هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل نموها، وتحقيق اقصى عائد منها، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية" (نعمه، ونجم، 2010م، ص124)
2. "هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة".(العبيدي، والدرباق، 2021م، ص14).

3.1.2 خصائص المصارف الإسلامية: (البحباح، 2021م، ص ص24-25)

1. **عدم التعامل بالربا:** فهي من أهم مزايا المصارف الإسلامية، فهي لا تتعامل بالربا بأي شكل من الأشكال، أي أنها لا تدفع فوائد ربوية على الودائع المودعة من قبل الزبائن، وإنها لا تأخذ فوائد على القروض التي تقدمها.
2. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن من مميزات المصرف الإسلامي هي الصفة الاجتماعية، وذلك باعتبار أن للمال وظيفة اجتماعية، بالتالي فإن الاهتمام بالنواحي الاجتماعية يُعَدٌّ أصل من أصول الدين الإسلامي الحنيف.
3. **الاستثمار في المشاريع الحلال:** إن المصرف الإسلامي يقوم بتوظيف أمواله إما عن طريق الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بالتالي فإن المصرف الإسلامي لا يتعامل في المحرمات كالخمور، ومنتجات التبغ.

4. **المشاركة في الربح والخسارة:** ويتم ذلك بواسطة صيغة المضاربة والمشاركة، حيث تعني المشاركة اشتراك المصرف والعميل في كل من الربح والخسارة، أما المضاربة يكون الاشتراك في الربح بنسب متفق عليها والخسارة يخسر المضارب جهده والمصرف ماله.

7.1.2 أهمية المصارف الإسلامية:

ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية للأسباب التالية: **(قفه، 2015م، ص20)**

1. تلبية احتياجات ورغبات المجتمعات، عن طريق إيجاد طرق للتعامل مع المصارف بعيداً عن استخدام الفائدة.
2. إيجاد طريق لتنفيذ فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
3. تعتبر المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

10.2.2 المصرفية الإسلامية في ليبيا:

ترجع فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا إلى العديد من المحاولات والجهود التي بذلها المعنيون بالقطاع المصرفي وكانت على شكل خطوات كالآتي: (التواتي، 2021م، ص275).

الخطوة الأولى: صدور القانون رقم (1 لسنة 2005م) حيث تضمن مقومات استقلالية السلطات والسياسيات النقدية وهو ما فتح المجال أمام هذه السلطات لاتخاذ قرار التحول لاحقاً في سنة (2009م) وإصدار المنشورات المنظمة لضبط وتنظيم النشاط المصرفي الإسلامي وتأسيس النوافذ والفروع المصرفية الإسلامية في شكل منشور رقم (9) لسنة (2009م) ومنشور رقم (9) لسنة (2010م).

الخطوة الثانية: السماح للمصارف الخاصة والمصارف الأجنبية للعمل في ليبيا وللارتقاء بالعمل المصرفي الليبي تم السماح للسلطات النقدية الأجنبية بالعمل في البيئة المصرفية الليبية فتم السماح للعديد من المصارف الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل وكذلك تم السماح لمصرف باريتا والمصرف العربي بشراء حصة تعادل 19% قابلة للزيادة من إجمالي كلا من مصرف الصحاري ومصرف الوحدة.

الخطوة الثالثة: عقد المؤتمرات العلمية في المصرفية الإسلامية حيث سعى العديد من الباحثين والأكاديميين بدعم من العديد من المؤسسات المحلية والدولية أبرزها المصرف الإسلامي للتنمية والمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى عقد مؤتمرات عدة تحت إشراف أكاديمية الدراسات العليا طرابلس وبمشاركة ورعاية مصرف ليبيا المركزي والعديد من المصارف التجارية الليبية حيث انعقد بطرابلس المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية سنة (2008م) تحت شعار (التوظيف الأمثل للموارد المالية).

3.2 الرقابة الشرعية

2.3.2 مفهوم الرقابة والسلامة والمصداقية الشرعية:

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية

يُعَدُّ مفهوم الرقابة الشرعية حديث ذو هيكلية معينة، بالتالي فهو بحاجة إلى توضيحه وبيان مفرداته، ومعرفة المعنى منه، فقد تعددت تعاريف الرقابة الشرعية لدى العديد من الكتاب نذكر بعض منها:

1. **عرفها السرحي (2020، ص139) بأنها:** هي متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات، كالمصارف الإسلامية، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير للجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات، وسبل التطوير إلى الأفضل".
2. **وعرفها زامونه (2015، ص34):** "هي عبارة عن وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ، فالرقابة الشرعية بهذا المفهوم أوسع من مفهوم التدقيق (المراجعة) الشرعية، بل هي تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق".

3.3.2 دليل مشروعيتها:

ظهرت فكرة تأسيس وإنشاء رقابة شرعية منذ ظهور وتأسيس المصارف الإسلامية وذلك للحاجة الملحة للتأكد من أن أعمال المصارف الإسلامية تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن الأدلة التي يمكننا الاستدلال بها في هذا الأمر ممارسة النبي صلّى الله عليه وسلم للرقابة الشرعية ((الحساب والمساءلة)) ومن ذلك ما روى البخاري ومسلم عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل رسول الله صلّاً الله عليه وسلم رجلاً من الأزد على صدقات بني سليم يُدعى (ابن اللتيبة)، فلما جاء حاسبه قال: هذا مالكم، وهذا هدية فقال رسول الله صلّى الله وعليه وسلم: فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ثم خطبنا، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فإني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولآني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته، ولله لا يؤخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة، فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار أو شاة تبعر.

وهناك العديد من الآيات الكريمة التي دلت أيضاً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَةٌ يَدْعُونَ إِلىَ الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهونَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونْ﴾ **(آل عمران:104).**

وقوله سبحانه (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، تَأْمُرُوَن بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ، وَتُؤْمِنُونَ بِالَّلِه) **(آل عمران:110).**

5.3.2 أهمية الرقابة الشرعية:

تتلخص أهمية وجود الرقابة الشرعية في الآتي: (البحباح، 2021، ص9)

1. عدم معرفة العاملين بالمصارف بقواعد المعاملات الإسلامية، يلزم وجود هيئات للرقابة الشرعية متخصصة في هذه المعاملات.
2. نتيجة لتنوع وتطور أنواع جديدة من المعاملات المالية التي تعد حديثة وليس لها حكم في المصادر الفقهية القديمة، وإن العاملون في المصارف غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم، يستلزم وجود رقابة شرعية قادرة علي التعامل مع هذه المعاملات.
3. إن وجود الرقابة الشرعية بالمصرف يعطي شعور الارتياح لجمهور العملاء، لأن وجودها يعطي الصبغة الشرعية للمصرف.

8.3.2 أهداف الرقابة الشرعية:

إن أهداف الرقابة الشرعية تتمثل في عدة نقاط منها: (دراغمة، 2022، ص6)

1. ضبط عمليات وأنشطة المؤسسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتطوير صيغ معاملاتها المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
2. تصفية أعمال المؤسسة من المعاملات والتعاملات المحرمة شرعا.
3. إعطاء الثقة والاطمئنان للمتعاملين مع المصرف بالتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية.
4. إعطاء المصرف الحلول والبدائل الشرعية للمشاكل التي تواجهه.
5. توفير الصيغ والمنتجات الجديدة التي تطابق أحكام الشريعة الإسلامية لدعم الاقتصاد الإسلامي وجعله بقيمة أكبر في المجتمع.
6. تحافظ وتراقب وتتابع أعمال المؤسسة؛ للتأكد من أنها مطابقةً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الجانب العملي للدراسة

1.3 نبذه عن مصرفي الدراسة:

1.1.3 نبذه عن مصرف اليقين:

تأسس مصرف اليقين برأس مال قدره 250,000,000 دينار ليبي وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، ووفقاً للقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف، ولقد قُيِّدَ المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركه ليبية مساهمة، وبدأ مباشرة أعماله المصرفية وفقاً لإذن المزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، حيث افتتح أول فرع له بتاريخ 19/09/2019م ويصل عدد فروعه إلى 12 فرع وهما: فرع باب بن غشير، وفرع برج طرابلس، وفرع زليتن، وفرع سبها، وفرع ذات العماد، وفرع مصراتة، فرع صرمان، فرع المغاربة، وكالة المدينة (زليتن)، وفرع قرقارش، وفرع تاجوراء، وكالة أماطين (مصراتة). مصرف اليقين(yaqeenbank.ly) **تم الزيارة1/5 /2024**

2.1.3 نبذه عن مصرف الأندلس:

تأسس مصرف الأندلس في سنة 2016م كمصرف إسلامي برأس مال 250,000,000 دينار ليبي بناءً على قرار السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (99) لسنة 2019م الذي أقر تأسيس المصرف ومنح الإذن بمزاولة النشاط. بموجب كتاب السيد مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي رقم (476) الصادر بتاريخ 2020/3/5م. افتتح مصرف الأندلس أبوابه للزبائن في تاريخ 7 يوليو 2020 ويصل 1عدد فروعه إلى 5 فروع، الفرع الرئيسي، فرع البرج، فرع طريق الشط، فرع مصراته، فرع زليتن. **https://www.andalusbank.com_ تم الزيارة 2023/8/12**

3.2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1. **اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:**
2. **التوزيع النسبي:**
3. **اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcox on – test)**
2. **اختبار Z حول المتوسط:**4.2.3 بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

1. **بيئة الدراسة:** تتمثل بيئة الدراسة في المصارف الإسلامية الليبية.
2. **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في المسئولين والعاملين بالإدارات العامة وفروع مصرفي اليقين والأندلس في مدينة طرابلس. والجدول رقم (4) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب المصارف قيد الدراسة.

الجدول رقم (4) توزيع مجتمع الدراسة حسب المصارف قيد الدراسة.

م	الجهة	العدد
1	مصرف اليقين	220
2	مصرف الأندلس	120
3	المجموع	340

3. **عينة الدراسة:** نظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية من المسئولين والعاملين بالإدارات العامة وفروع مصرفي اليقين والأندلس في مدينة طرابلس. وليكون حجم العينة مناسب ثم استخدام قانون تحديد حجم العينة التالي.

3.3 تحليل النتائج واختبار الفرضيات

1.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على:

1. مدى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية:

1.1.3.3 التحليل الوصفي، واختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص:

جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	ضعف إلمام أعضاء الهيئة الشرعية الحالية بالقواعد الاقتصادية والمالية والمحاسبية واقتصار تخصصهم في الفقه والشريعة فقط.	التكرار	4	16	28	45	20	
		النسبة%	3.5	14.2	24.8	39.8	17.7	**عالية**
2	عدم كفاية عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للتدقيق ومراجعة جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية المتمثلة في ثلاثة أعضاء فقط بالمصرف.	التكرار	3	18	30	49	13	
		النسبة%	2.7	15.9	26.5	43.4	11.5	**عالية**
3	تركيز الهيئة على السلامة الشرعية للعقود والأعمال المحالة إليها أو العينات التي قامت باختيارها دون الأخذ في الاعتبار تحقيق المقاصد العامة الشرعية مثل أولويات الاستثمار لحل أزمة السكن أو تمويل المشاريع الزراعية.	التكرار	1	8	31	51	22	
		النسبة%	.9	7.1	27.4	45.1	19.5	**عالية**
4	أغلبية أعضاء الهيئة من الأكاديميين المتخصصين في علوم الشريعة لم يمارسوا العمل المصرفي الإسلامي، مما يضعف فعاليتهم في أداء العمل.	التكرار	3	14	30	44	22	
		النسبة%	2.7	12.4	26.5	38.9	19.5	**عالية**
5	قلة الخبرة الوظيفية لأعضاء الهيئة في مجال الرقابة الشرعية لحداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	التكرار	3	18	27	51	14	
		النسبة%	2.7	15.9	23.9	45.1	12.4	**عالية**
6	يتم تغليب تحقيق الأرباح من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية على المقاصد الشرعية لمصالح المجتمع.	التكرار	4	21	33	40	15	
		النسبة%	3.5	18.6	29.2	35.4	14.2	**عالية**
7	يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن طريق الجمعية العمومية واعتماد المصرف المركزي دون وجود معايير وأسس محدده مما يجعلها تعمل لمصلحة الملاك وليس لمصلحة الشريعة.	التكرار	4	25	27	34	23	
		النسبة%	3.5	22.1	23.9	30.1	20.4	**عالية**

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تم استخدام

اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف إلمام أعضاء الهيئة الشرعية الحالية بالقواعد الاقتصادية والمالية والمحاسبية واقتصار تخصصهم في الفقه والشريعة فقط.	3.54	1.053	– 4.782	.000
2	عدم كفاية عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للتدقيق ومراجعة جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية المتمثلة في ثلاثة أعضاء فقط بالمصرف.	3.45	.982	– 4.405	.000
3	تركيز الهيئة على السلامة الشرعية للعقود والأعمال المحالة إليها أو العينات التي قامت باختيارها دون الأخذ في الاعتبار تحقيق المقاصد العامة الشرعية مثل أولويات الاستثمار لحل أزمة السكن أو تمويل المشاريع الزراعية.	3.75	.882	– 6.764	.000
4	أغلبية أعضاء الهيئة من الأكاديميين المتخصصين في علوم الشريعة لم يمارسوا العمل المصرفي الإسلامي، مما يضعف فعاليتهم في أداء العمل.	3.60	1.022	– 5.318	.000
5	قلة الخبرة الوظيفية لأعضاء الهيئة في مجال الرقابة الشرعية لحداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	3.49	.992	– 4.643	.000
6	يتم تغليب تحقيق الأرباح من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية على المقاصد الشرعية لمصالح المجتمع.	3.63	2.977	– 3.617	.000
7	يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن طريق الجمعية العمومية واعتماد المصرف المركزي دون وجود معايير وأسس محدده مما يجعلها تعمل لمصلحة الملاك وليس لمصلحة الشريعة.	3.42	1.147	– 3.733	.000

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التي تنص على:

1.1 عدم كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول

متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	3.5158	0.63154	8.682	.000

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.682) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5158) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية للدراسة التي تنص على: عدم كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.**

وهذا يشير إلى عدم كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حيث أن:

1. هناك ضعف في إلمام أعضاء الهيئة الشرعية الحالية بالقواعد الاقتصادية والمالية والمحاسبية واقتصار تخصصهم في الفقه والشريعة فقط.
2. عدم كفاية عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للتدقيق ومراجعة جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية المتمثلة في ثلاثة أعضاء فقط بالمصرف.
3. تركيز الهيئة على السلامة الشرعية للعقود والأعمال المحالة إليها أو العينات التي قامت باختيارها دون الأخذ في الاعتبار تحقيق المقاصد العامة الشرعية مثل أولويات الاستثمار لحل أزمة السكن أو تمويل المشاريع الزراعية.
4. أغلبية أعضاء الهيئة من الأكاديميين المتخصصين في علوم الشريعة لم يمارسوا العمل المصرفي الإسلامي، مما يضعف فعاليتهم في أداء العمل.
5. قلة الخبرة الوظيفية لأعضاء الهيئة في مجال الرقابة الشرعية لحداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

2.1.3.3 التحليل الوصفي، واختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على.

2.1 عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعى والمراقبين الشرعيين.

جدول رقم (14) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوي كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن.

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	لا يشترط عند تعيين المراقب الشرعي أن يكون متحصلاً على شهادة أو دورات متخصصة في مجال الشريعة والمصارف	التكرار	16	34	19	27	17	
		النسبة%	14.2	30.1	16.8	23.9	15.0	منخفضة
2	لا يتم إجراء اختبارات متخصصة لوظيفة المراقب الشرعي قبل استلام الوظيفة	التكرار	9	34	23	39	8	
		النسبة%	8.0	30.1	20.4	34.5	7.1	**عالية**
3	لا يؤخذ معيار الخبرة في الحسبان عند القيام بتعيين المراقب الشرعي	التكرار	6	30	29	38	10	
		النسبة%	5.3	26.5	25.7	33.6	8.8	**عالية**
4	لا يوجد تناسب بين عدد المراقبين الشرعيين داخل المصرف وحجم الأعمال المنوطين بها بشكل يضمن القيام بعمليات التدقيق على الوجه الصحيح	التكرار	2	17	28	47	19	
		النسبة%	1.8	15.0	24.8	41.6	16.8	**عالية**
5	نقص الكوادر الموجودة في إدارة التدقيق الشرعي يضعف عمليات الرقابة الشرعية الداخلية	التكرار	1	5	16	57	34	
		النسبة%	.9	4.4	14.2	50.4	30.1	**عالية**
6	نقص الكفاءة والتأهيل العلمي المتخصص لدي الموظفين بإدارة التدقيق الشرعي	التكرار	4	9	29	50	21	
		النسبة%	3.5	8.0	25.7	44.2	18.6	**عالية**

أ. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. لا يتم إجراء اختبارات متخصصة لوظيفة المراقب الشرعي قبل استلام الوظيفة.

2. لا يؤخذ معيار الخبرة في الحسبان عند القيام بتعيين المراقب الشرعي.

3. لا يوجد تناسب بين عدد المراقبين الشرعيين داخل المصرف وحجم الأعمال المنوطين بها بشكل يضمن القيام بعمليات التدقيق على الوجه الصحيح.

ب. درجة الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

1. لا يشترط عند تعيين المراقب الشرعي أن يكون متحصلاً على شهادة أو دورات متخصصة في مجال الشريعة والمصارف.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	لا يشترط عند تعيين المراقب الشرعي أن يكون متحصل أعلى شهادة أو دورات متخصصة في مجال الشريعة والمصارف.	2.96	1.312	-.273	.785
2	لا يتم إجراء اختبارات متخصصة لوظيفة المراقب الشرعي قبل استلام الوظيفة.	3.03	1.122	-.223	.824
3	لا يؤخذ معيار الخبرة في الحسبان عند القيام بتعيين المراقب الشرعي.	3.14	1.076	-1.393	.164
4	لا يوجد تناسب بين عدد المراقبين الشرعيين داخل المصرف وحجم الأعمال المنوطين بها بشكل يضمن القيام بعمليات التدقيق على الوجه الصحيح.	3.57	.999	-5.221	.000
5	نقص الكوادر الموجودة في إدارة التدقيق الشرعي يضعف عمليات الرقابة الشرعية الداخلية.	4.04	.839	-8.006	.000
6	نقص الكفاءة والتأهيل العلمي المتخصص لدي الموظفين بإدارة التدقيق الشرعي.	3.66	.988	-5.741	.000

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. لا يوجد تناسب بين عدد المراقبين الشرعيين داخل المصرف وحجم الأعمال المنوطين بها بشكل يضمن القيام بعمليات التدقيق على الوجه الصحيح.
2. نقص الكوادر الموجودة في إدارة التدقيق الشرعي يضعف عمليات الرقابة الشرعية الداخلية.
3. نقص الكفاءة والتأهيل العلمي المتخصص لدي الموظفين بإدارة التدقيق الشرعي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات:

ب. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. لا يشترط عند تعيين المراقب الشرعي أن يكون متحصلاً اعلى شهادة أو دورات متخصصة في مجال الشريعة والمصارف.
2. لا يتم إجراء اختبارات متخصصة لوظيفة المراقب الشرعي قبل استلام الوظيفة.
3. لا يؤخذ معيار الخبرة في الحسبان عند القيام بتعيين المراقب الشرعي.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين التي تنص على:

2.1 عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار(Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي	3.3997	.71981	5.903	.000

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.903) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.3997) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **مما يؤكد صحة فرضية الدراسة الفرعية التي تنص على عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين** وهذا يشير إلى عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين حيث أن:

1. لا يوجد تناسب بين عدد المراقبين الشرعيين داخل المصرف وحجم الأعمال المنوطين بها بشكل يضمن القيام بعمليات التدقيق على الوجه الصحيح.
2. نقص الكوادر الموجودة في إدارة التدقيق الشرعي يضعف عمليات الرقابة الشرعية الداخلية.
3. نقص الكفاءة والتأهيل العلمي المتخصص لدي الموظفين بإدارة التدقيق الشرعي.

3.1.3.3 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والتي تنص على:

1 .عدم كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية:

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وكفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (17) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية	3.4826	.61067	8.402	.000

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.402) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.4826) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) **الذي يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة التي تنص على عدم كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية**، وهذا يشير إلى عدم كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية حيث أن:

1. هناك عدم كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
2. هناك عدم كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي.

2.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة التي تنص على:

2. غياب الإفصاح والشفافية واكتناف أعمال الرقابة الشرعية بشيء من الغموض.

جدول رقم (18) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	اكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت وقيمة الأموال التي تم تجنيبها لحساب الأموال غير المشروعة	التكرار	4	18	24	44	23	
		النسبة%	3.5	15.9	21.2	38.9	20.4	**عالية**
2	عدم استخدام التدقيق الشرعي المبني على المخاطر مثل تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى مخاطر ذات تأثير شرعي (كبير، متوسط، منخفض)	التكرار	2	14	40	43	14	
		النسبة%	1.8	12.4	35.4	38.1	12.4	**عالية**
3	ضعف متابعة الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في حث هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف على الإفصاح عن نتائج أعمالها بشكل يوضح الأخطاء المتكررة وأسباب وقوعها	التكرار	1	12	34	49	17	
		النسبة%	.9	10.6	30.1	43.4	15.0	**عالية**

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
4	التزام هيئة الرقابة الشرعية بأداء أعمالها وفق لائحة معدة من قبلها معتمدة من الجمعية العمومية دون وجود لائحة عمل موحدة من الهيئة المركزية للرقابة الشرعية	التكرار	00	15	27	48	23	
		النسبة%	0.0	13.3	23.9	42.5	20.4	**عالية**
5	يكتنف تطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية بالغموض والتشكيك في شرعيتها لضعف الشفافية والإفصاح لهذه الأعمال والمنتجات	التكرار	2	20	33	39	19	
		النسبة%	1.8	17.7	29.2	34.5	16.8	**عالية**
6	إن تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بشأن إبداء رأي يشير إلى أن كل المعاملات تمت وفق الشريعة مع أنها تعتمد على مراجعة عينات فقط من العمليات	التكرار	2	15	36	46	14	
		النسبة%	1.8	13.3	31.9	40.7	12.4	**عالية**
7	لا تتحمل هيئة الرقابة الشرعية مسئولية تنفيذ العمليات بشكل غير شرعي، بالرغم أنها تشهد في كل سنة على أن المعاملات تمت وفقاً لشريعة الإسلامية	التكرار	00	19	35	42	17	
		النسبة%	0.0	16.8	31.0	37.2	15.0	**عالية**
8	لا تلتزم هيئة الرقابة الشرعية بعرض تقارير دورية على مجلس الإدارة بخصوص السلامة الشرعية لأعمال المصرف والمخالفات الشرعية وسبل معالجتها والوقاية منها	التكرار	8	21	38	28	18	
		النسبة%	7.1	18.6	33.6	24.8	15.9	**عالية**

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن:

أ. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. اكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت وقيمة الأموال التي تم تجنيبها لحساب الأموال غير المشروعة.
2. عدم استخدام التدقيق الشرعي المبني على المخاطر مثل تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى مخاطر ذات تأثير شرعي (كبير، متوسط، منخفض).
3. ضعف متابعة الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في حث هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف على الإفصاح عن نتائج أعمالها بشكل يوضح الأخطاء المتكررة وأسباب وقوعها.
4. التزام هيئة الرقابة الشرعية بأداء أعمالها وفق لائحة معدة من قبلها معتمدة من الجمعية العمومية دون وجود لائحة عمل موحدة من الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.
5. يكتنف تطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية بالغموض والتشكيك في شرعيتها لضعف الشفافية والإفصاح لهذه الأعمال والمنتجات.
6. إن تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بشأن إبداء رأي يشير إلى أن كل المعاملات تمت وفق الشريعة مع أنها تعتمد على مراجعة عينات فقط من العمليات.

7. لا تتحمل هيئة الرقابة الشرعية مسئولية تنفيذ العمليات بشكل غير شرعي، بالرغم أنها تشهد في كل سنة على أن المعاملات تمت وفقاً لشريعة الإسلامية.

ب. درجة الموافقة متوسطة على العبارة التالية:

1. لا تلتزم هيئة الرقابة الشرعية بعرض تقارير دورية على مجلس الإدارة بخصوص السلامة الشرعية لأعمال لمصرف والمخالفات الشرعية وسبل معالجتها والوقاية منها.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (18)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (19) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	اكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت وقيمة الأموال التي تم تجنيبها لحساب الأموال غير المشروعة	3.57	1.093	−4.853	.000
2	عدم استخدام التدقيق الشرعي المبني على المخاطر مثل تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى مخاطر ذات تأثير شرعي (كبير، متوسط، منخفض)	3.47	.927	−4.765	.000
3	ضعف متابعة الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في حث هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف على الإفصاح عن نتائج أعمالها بشكل يوضح الأخطاء المتكررة وأسباب وقوعها	3.61	.901	−5.912	.000
4	التزام هيئة الرقابة الشرعية بأداء أعمالها وفق لائحة معدة من قبلها معتمدة من الجمعية العمومية دون وجود لائحة عمل موحدة من الهيئة المركزية للرقابة الشرعية	3.70	.944	−6.316	.000
5	يكتنف تطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية بالغموض والتشكيك في شرعيتها لضعف الشفافية والإفصاح لهذه الأعمال والمنتجات	3.47	1.027	−4.456	.000
6	إن تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بشأن إبداء رأي يشير إلى أن كل المعاملات تمت وفق الشريعة مع أنها تعتمد على مراجعة عينات فقط من العمليات	3.49	.937	−4.869	.000
7	لا تتحمل هيئة الرقابة الشرعية مسئولية تنفيذ العمليات بشكل غير شرعي، بالرغم أنها تشهد في كل سنة على أن المعاملات تمت وفقاً لشريعة الإسلامية	3.50	.946	−5.051	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
8	لا تلتزم هيئة الرقابة الشرعية بعرض تقارير دورية على مجلس الإدارة بخصوص السلامة الشرعية لأعمال المصرف والمخالفات الشرعية وسبل معالجتها والوقاية منها	3.24	1.144	– 2.200	.028

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية والتي تنص على:

2. غياب الإفصاح والشفافية واكتناف أعمال الرقابة الشرعية بشيء من الغموض.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (20) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية	3.5055	.64573	8.322	.000

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.322) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5055) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **مما نستنتج معه صحة الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة التي تنص على: غياب الإفصاح والشفافية واكتناف أعمال الرقابة بشيء من الغموض** وهذا يشير إلى وجود غياب للإفصاح والشفافية واكتناف أعمال الرقابة الشرعية بشيء من الغموض حيث أن:

1. اكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت وقيمة الأموال التي تم تجنيبها لحساب الأموال غير المشروعة.
2. عدم استخدام التدقيق الشرعي المبني على المخاطر مثل تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى مخاطر ذات تأثير شرعي (كبير، متوسط، منخفض).
3. ضعف متابعة الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في حث هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف على الإفصاح عن نتائج أعمالها بشكل يوضح الأخطاء المتكررة وأسباب وقوعها.

4. التزام هيئة الرقابة الشرعية بأداء أعمالها وفق لائحة معدة من قبلها معتمدة من الجمعية العمومية دون وجود لائحة عمل موحدة من الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.

3.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على:

3. دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد.

1.3.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على

1.3 دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي

جدول رقم (21) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	ضعف إدارة التدقيق الشرعي في عقد دورات تدريبيه لشرح الضوابط الشرعية للمنتج قبل تطبيقه.	التكرار	4	12	24	43	30	
		النسبة%	3.5	10.6	21.2	38.1	26.5	عالية
2	ضعف إدارة التدقيق الشرعي في مراجعة عمليات الدعاية والإعلان المصاحبة لتطبيق المنتج المصرفي الإسلامي حيث تسوق مثل العمليات التقليدية لعدم وجود مرجعية واضحة يمكن تعميمها على الإدارات المختلفة خصوصاً إدارة التمويل والاستثمار والعمليات.	التكرار	5	10	29	54	15	
		النسبة%	4.4	8.8	25.7	47.8	13.3	عالية
3	لا تقوم إدارة التدقيق الشرعي بإعداد منهج لتدريب الموظفين فضلا عن عدم كفاية البرامج التدريبية للصيرفة الإسلامية لكل العاملين بالمصرف بما يحقق غرس الرقابة الذاتية في أنفسهم لإنجاز الأمانة على الوجه الشرعي الصحيح	التكرار	2	11	29	47	24	
		النسبة%	1.8	9.7	25.7	41.6	21.2	عالية
4	ضعف ثقافة الموظفين بالمصرف للتعامل بالصيغ المصرفية الإسلامية لضعف البرامج الداعمة لذلك خصوصاً لأولئك الموظفين اللذين انتقلوا من مصارف تقليدية	التكرار	00	4	25	58	26	
		النسبة%	0.0	3.5	22.1	51.3	23.0	عالية
5	عدم مشاركة هيئة الرقابة في وضع نظام اختيار العاملين مما يؤدي إلى	التكرار	3	9	30	46	25	

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	اختيار من لديه خبره مصرفية في المصارف التقليدية فقط	النسبة%	2.7	8.0	26.5	40.7	22.1	**عالية**

من خلال الجدول رقم (21) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (22)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (22) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف إدارة التدقيق الشرعي في عقد دورات تدريبيه لشرح الضوابط الشرعية للمنتج قبل تطبيقه.	3.73	1.078	−5.845	.000
2	ضعف إدارة التدقيق الشرعي في مراجعة عمليات الدعاية والإعلان المصاحبة لتطبيق المنتج المصرفي الإسلامي حيث تسوق مثل العمليات التقليدية لعدم وجود مرجعية واضحة يمكن تعميمها على الإدارات المختلفة خصوصاً إدارة التمويل والاستثمار والعمليات.	3.57	.981	−5.147	.000
3	لا تقوم إدارة التدقيق الشرعي بإعداد منهج لتدريب الموظفين فضلا عن عدم كفاية البرامج التدريبية للصيرفة الإسلامية لكل العاملين بالمصرف بما يحقق غرس الرقابة الذاتية في أنفسهم لإنجاز الأمانة على الوجه الشرعي الصحيح.	3.71	.970	−6.153	.000
4	ضعف ثقافة الموظفين بالمصرف للتعامل بالصيغ المصرفية الإسلامية لضعف البرامج الداعمة لذلك خصوصاً لأولئك الموظفين اللذين انتقلوا من مصارف تقليدية.	3.94	.771	−8.001	.000
5	عدم مشاركة هيئة الرقابة في وضع نظام اختيار العاملين مما يؤدي إلى اختيار من لديه خبره مصرفية في المصارف التقليدية فقط.	3.72	.986	−6.073	.000

من خلال الجدول رقم (22) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي والتي تنص على:

1.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (22)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (23) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي	3.7327	.68275	11.408	.000

من خلال الجدول رقم (23) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.408) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7327) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) **وهذا يدل على صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: ضعف دور الرقابة في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي،** وهذا يشير إلى وجود ضعف في دور للرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي حيث أن:

1. ضعف إدارة التدقيق الشرعي في عقد دورات تدريبيه لشرح الضوابط الشرعية للمنتج قبل تطبيقه.
2. ضعف إدارة التدقيق الشرعي في مراجعة عمليات الدعاية والإعلان المصاحبة لتطبيق المنتج المصرفي الإسلامي حيث تسوق مثل العمليات التقليدية لعدم وجود مرجعية واضحة يمكن تعميمها على الإدارات المختلفة خصوصاً إدارة التمويل والاستثمار والعمليات.
3. لا تقوم إدارة التدقيق الشرعي بإعداد منهج لتدريب الموظفين فضلا عن عدم كفاية البرامج التدريبية للصيرفة الإسلامية لكل العاملين بالمصرف بما يحقق غرس الرقابة الذاتية في أنفسهم لإنجاز الأمانة على الوجه الشرعي الصحيح.
4. ضعف ثقافة الموظفين بالمصرف للتعامل بالصيغ المصرفية الإسلامية لضعف البرامج الداعمة لذلك خصوصاً لأولئك الموظفين اللذين انتقلوا من مصارف تقليدية.

2.3.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على :

2.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي

جدول رقم (24) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	قلة اهتمام إدارة التدقيق الشرعي والمراقب الشرعي في تنوير الرأي العام المسلم بالمسائل المصرفية والاقتصادية من وجهة النظر الشرعية.	التكرار	00	12	25	48	28	
		النسبة%	0.0	10.6	22.1	42.5	24.8	**عالية**
2	ضعف اهتمام إدارة التدقيق الشرعي بالنشر وإصدار الكتب والنشرات والاستفادة من صفحات الإنترنت لتبيان الفتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية حول الأعمال المصرفية.	التكرار	00	4	32	54	23	
		النسبة%	0.0	3.5	28.3	47.8	20.4	**عالية**
3	ضعف دور المراقب الشرعي بالفروع في التعريف بالصيغ الإسلامية لكبار التجار والمستثمرين وأهميتها في الاستثمار الحلال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.	التكرار	2	8	26	46	31	
		النسبة%	1.8	7.1	23.0	40.7	**27.4**	**عالية**
4	ضعف دور إدارة التدقيق الشرعي في إيجاد خطط تسويقيه مستمرة وفعاله للمنتجات الإسلامية	التكرار	1	13	35	41	23	
		النسبة%	.9	11.5	31.0	36.3	20.4	**عالية**
5	ضعف الرؤية الإعلامية الهادفة والاكتفاء بالنشرات الورقية فقط وقلة استخدام الوسائل الأكثر انتشارا كالتلفاز والهاتف النقال لترويج لمختلف الصيغ الإسلامية	التكرار	00	10	23	56	24	
		النسبة%	0.0	8.8	20.4	49.6	21.2	**عالية**

من خلال الجدول رقم (24) يلاحظ أن: درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (25)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (25) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	قلة اهتمام إدارة التدقيق الشرعي والمراقب الشرعي في تنوير الرأي العام المسلم بالمسائل المصرفية والاقتصادية من وجهة النظر الشرعية.	3.81	.931	–6.928	.000
2	ضعف اهتمام إدارة التدقيق الشرعي بالنشر وإصدار الكتب والنشرات والاستفادة من صفحات الإنترنت لتبيان الفتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية حول الأعمال المصرفية	3.85	.782	–7.637	.000
3	ضعف دور المراقب الشرعي بالفروع في التعريف بالصيغ الإسلامية لكبار التجار والمستثمرين وأهميتها في الاستثمار الحلال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.	3.85	.966	–6.819	.000
4	ضعف دور إدارة التدقيق الشرعي في إيجاد خطط تسويقيه مستمرة وفعاله للمنتجات الإسلامية.	3.64	.964	–5.825	.000
5	ضعف الرؤية الإعلامية الهادفة والاكتفاء بالنشرات الورقية فقط وقلة استخدام الوسائل الأكثر انتشارا كالتلفاز والهاتف النقال لترويج لمختلف الصيغ الإسلامية.	3.83	.865	–7.270	.000

من خلال الجدول رقم (25) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي والتي تنص على:

2.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (26)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (26) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي	3.7965	.72110	11.741	.000

من خلال الجدول رقم (26) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.741) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7965) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي** وهذا يشير إلى وجود ضعف في دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي حيث أن:

1. قلة اهتمام إدارة التدقيق الشرعي والمراقب الشرعي في تنوير الرأي العام المسلم بالمسائل المصرفية والاقتصادية من وجهة النظر الشرعية.
2. ضعف اهتمام إدارة التدقيق الشرعي بالنشر وإصدار الكتب والنشرات والاستفادة من صفحات الإنترنت لتبيان الفتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية حول الأعمال المصرفية.
3. ضعف دور المراقب الشرعي بالفروع في التعريف بالصيغ الإسلامية لكبار التجار والمستثمرين وأهميتها في الاستثمار الحلال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.
4. ضعف دور إدارة التدقيق الشرعي في إيجاد خطط تسويقيه مستمرة وفعاله للمنتجات الإسلامية.
5. ضعف الرؤية الإعلامية الهادفة والاكتفاء بالنشرات الورقية فقط وقلة استخدام الوسائل الأكثر انتشارا كالتلفاز والهاتف النقال لترويج لمختلف الصيغ الإسلامية.

3.3.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على:

3.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف

جدول رقم (27) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	ضيق اختصاص الهيئة الشرعية حيث يقتصر دورها في صيغة سؤال وجواب فلا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وإصلاحها وطرح البديل لذلك وما هي الآثار المترتبة عن هذه الأخطاء	التكرار	1	16	31	40	25	
		النسبة%	.9	14.2	27.4	35.4	22.1	عالية
2	تعد الرقابة الشرعية في المصرف مجرد واجهة شرعية تكمل باقي الواجهات من أجل إضافة	التكرار	5	19	30	47	12	

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	الصبغة الشرعية للمصرف كمتطلب قانوني لدليل الحكومة المصرفية فقط دون وجود أثر لها في النصح والإرشاد لمجلس الإدارة بأهمية العمل المصرفي الإسلامي.	النسبة%	4.4	16.8	26.5	41.6	10.6	**عالية**
3	يتعامل المراقب الشرعي مع الزبون وفق طلبه للمنتج دون توضيح الآثار الشرعية على المعاملة المطلوبة	التكرار	3	13	41	36	20	
		النسبة%	2.7	11.5	36.3	31.9	17.7	متوسطة
4	اكتفاء هيئات الرقابة الشرعية بما يحال إليها وضعف روح المبادرة للتخريج الشرعي لكثير من المستجدات في المنتجات الإسلامية للتوسع في هذه المنتجات	التكرار	2	15	38	40	18	
		النسبة%	1.8	13.3	33.6	35.4	15.9	**عالية**
5	اقتصار عمل هيئة الرقابة الشرعية على أسلوب الرد على الاستفسارات وبيان الحكم الشرعي فيما يعرض عليها من مسائل فقط	التكرار	00	10	36	49	18	
		النسبة%	0.0	8.8	31.9	43.4	15.9	**عالية**
6	تتبع الهيئة لأعمال المصرف دون القيام بروح المبادرة للنصح والإرشاد للدفع بتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة والتي تركزت في جلها في صيغة المرابحة والوكالة بالاستثمار	التكرار	1	11	41	38	22	
		النسبة%	.9	9.7	36.3	33.6	19.5	**متوسطة**

من خلال الجدول رقم (27) يلاحظ أن:

أ. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. ضيق اختصاص الهيئة الشرعية حيث يقتصر دورها في صيغة سؤال وجواب فلا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وإصلاحها وطرح البديل لذلك وما هي الآثار المترتبة عن هذه الأخطاء.
2. تعد الرقابة الشرعية في المصرف مجرد واجهة شرعية تكمل باقي الواجهات من أجل إضافة الصبغة الشرعية للمصرف كمتطلب قانوني لدليل الحكومة المصرفية فقط دون وجود أثر لها في النصح والإرشاد لمجلس الإدارة بأهمية العمل المصرفي الإسلامي.
3. اكتفاء هيئات الرقابة الشرعية بما يحال إليها وضعف روح المبادرة للتخريج الشرعي لكثير من المستجدات في المنتجات الإسلامية للتوسع في هذه المنتجات.

ب. درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. يتعامل المراقب الشرعي مع الزبون وفق طلبه للمنتج دون توضيح الآثار الشرعية على المعاملة المطلوبة.
2. تتبع الهيئة لأعمال المصرف دون القيام بروح المبادرة للنصح والإرشاد للدفع بتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة والتي تركزت في جلها في صيغة المرابحة والوكالة بالاستثمار.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (28)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (28) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضيق اختصاص الهيئة الشرعية حيث يقتصر دورها في صيغة سؤال وجواب فلا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وإصلاحها وطرح البديل لذلك وما هي الآثار المترتبة عن هذه الأخطاء	3.64	1.009	–5.687	.000
2	تعد الرقابة الشرعية في المصرف مجرد واجهة شرعية تكمل باقي الواجهات من أجل إضافة الصبغة الشرعية للمصرف كمتطلب قانوني لدليل الحكومة المصرفية فقط دون وجود أثر لها في النصح والإرشاد لمجلس الإدارة بأهمية العمل المصرفي الإسلامي.	3.37	1.028	–3.551	.000
3	يتعامل المراقب الشرعي مع الزبون وفق طلبه للمنتج دون توضيح الآثار الشرعية على المعاملة المطلوبة	3.50	1.001	–4.729	.000
4	اكتفاء هيئات الرقابة الشرعية بما يحال إليها وضعف روح المبادرة للتخريج الشرعي لكثير من المستجدات في المنتجات الإسلامية للتوسع في هذه المنتجات	3.50	.974	–4.868	.000
5	اقتصار عمل هيئة الرقابة الشرعية على أسلوب الرد على الاستفسارات وبيان الحكم الشرعي فيما يعرض عليها من مسائل فقط	3.66	.852	–6.479	.000
6	تتبع الهيئة لأعمال المصرف دون القيام بروح المبادرة للنصح والإرشاد للدفع بتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة والتي تركزت في جلها في صيغة المرابحة والوكالة بالاستثمار	3.61	.940	–5.738	.000

من خلال الجدول رقم (28) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف والتي تنص على:

3.3 ضعف دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف:

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (29)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (29) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف	3.5510	.72288	8.103	.000

من خلال الجدول رقم (29) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.103) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5510) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) **مما يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على: ضعف دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف**، وهذا يشير إلى وجود ضعف في دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف حيث أن:

1. ضيق اختصاص الهيئة الشرعية حيث يقتصر دورها في صيغة سؤال وجواب فلا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وإصلاحها وطرح البديل لذلك وما هي الآثار المترتبة عن هذه الأخطاء
2. تعد الرقابة الشرعية في المصرف مجرد واجهة شرعية تكمل باقي الواجهات من أجل إضافة الصبغة الشرعية للمصرف كمتطلب قانوني لدليل الحكومة المصرفية فقط دون وجود أثر لها في النصح والإرشاد لمجلس الإدارة بأهمية العمل المصرفي الإسلامي.
3. يتعامل المراقب الشرعي مع الزبون وفق طلبه للمنتج دون توضيح الآثار الشرعية على المعاملة المطلوبة
4. إكتفاء هيئات الرقابة الشرعية بما يحال إليها وضعف روح المبادرة للتخريج الشرعي لكثير من المستجدات في المنتجات الإسلامية للتوسع في هذه المنتجات

4.3.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة والتي تنص على:

3. ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد.

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي.، دور للرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي و دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف)، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (30)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (30) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد	3.6845	.62511	3.6845	.000

من خلال الجدول رقم (30) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (3.6845) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6845) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **مما نستنتج منه إثبات صحة الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة والتي تنص على ضعف دور الرقابة الشرعية في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد**، وهذا يشير إلى وجود ضعف في دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد حيث أن:

1. وجود ضعف في دور للرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.
2. وجود ضعف في دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي.
3. وجود ضعف في دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف.

4.3.3 التحليل الوصفي وإختبار الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة والتي تنص على:

4. ضعف شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع.

جدول رقم (31) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	لا تعتمد هيئة الرقابة الشرعية على سياسات إجرائية مناسبه تضمن القيام بعمليات التدقيق والمراجعة على الوجه الصحيح حيث أنه هناك منتجات تسوق للعملاء على أنها مجازه من قبل الهيئة في الوقت الذي يفتي فيه الأعضاء على المنابر بوجود شكوك في التطبيق تمس سلامتها الشرعي	التكرار	1	17	37	42	16	
		النسبة%	.9	15.0	32.7	37.2	14.2	عالية
2	لا يقوم المراقب الشرعي بتوضيح الشروط الشرعية المعاملة للزبون عند تقديم الطلب وفقاً لحاجة العميل مثل حاجته للتورق (المال).	التكرار	1	19	37	39	17	
		النسبة%	.9	16.8	32.7	34.5	15.0	عالية
3	قلة المراقبين الشرعيين المتخصصين في فقه المعاملات وتقييم تطبيق الأحكام الشرعية في العمليات المصرفية فهم عبارة عن موظفين غير	التكرار	1	14	30	44	24	
		النسبة%	.9	12.4	26.5	38.9	21.2	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
	متخصصين يطبقون دليل المنتج المقترح.							
4	ضعف تتبع المراقب الشرعي بالفروع لصحة العملية المصرفية خارج المصرف أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ مثل عدم قيامه بنصح العميل ببيع السلعة المشتراه بالمرابحة خارج المصدر المشتراه منه للبعد عن الدخول في بيع العينة المحرم شرعاً.	التكرار	3	11	27	37	35	
		النسبة%	2.7	9.7	23.9	32.7	31.0	عالية
5	ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات الخارجية التي يمارسها المصرف مثل الاعتمادات المستندية وحسابات المراسلين، حيث تكتفي إدارة التدقيق الشرعي بمراجعة العقود دون مراقبه شرعيه التنفيذ الواقعي للعمل المطلوب.	التكرار	3	8	28	57	17	
		النسبة%	2.7	7.1	24.8	50.4	15.0	عالية
6	يتعامل الموظفين والمديرين مع الإجراءات الإدارية بشكل مستقل بغض النظر عن الجوانب الشرعية حيث يعتبرونها أنها شأن قانوني وليس شرعي.	التكرار	2	11	35	36	29	
		النسبة%	1.8	9.7	31.0	31.9	25.7	عالية
7	الكثير من التعليمات التنفيذية الداخلية في المصرف تصدر دون مراجعة شرعية.	التكرار	3	16	37	28	29	
		النسبة%	2.7	14.2	32.7	24.8	25.7	متوسطة

من خلال الجدول رقم (31) يلاحظ أن:

أ. درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. لا تعتمد هيئة الرقابة الشرعية على سياسات إجرائية مناسبة تضمن القيام بعمليات التدقيق والمراجعة على الوجه الصحيح حيث أنه هناك منتجات تسوق للعملاء على أنها مجازه من قبل الهيئة في الوقت الذي يفتي فيه الأعضاء على المنابر بوجود شكوك في التطبيق تمس سلامتها الشرعي.
2. لا يقوم المراقب الشرعي بتوضيح الشروط الشرعية المعاملة للزبون عند تقديم الطلب وفقاً لحاجة العميل مثل حاجته للتورق (المال).
3. قلة المراقبين الشرعيين المتخصصين في فقه المعاملات وتقييم تطبيق الأحكام الشرعية في العمليات المصرفية فهم عبارة عن موظفين غير متخصصين يطبقون دليل المنتج المقترح.
4. ضعف تتبع المراقب الشرعي بالفروع لصحة العملية المصرفية خارج المصرف أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ مثل عدم قيامه بنصح العميل ببيع السلعة المشتراه بالمرابحة خارج المصدر المشتراه منه للبعد عن الدخول في بيع العينة المحرم شرعاً.
5. ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات الخارجية التي يمارسها المصرف مثل الاعتمادات المستندية وحسابات المراسلين، حيث تكتفي إدارة التدقيق الشرعي بمراجعة العقود دون مراقبه شرعيه التنفيذ الواقعي للعمل المطلوب.

ب. درجة الموافقة متوسطة على العبارة التالية:

1. الكثير من التعليمات التنفيذية الداخلية في المصرف تصدر دون مراجعة شرعية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (32)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (32) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	لا تعتمد هيئة الرقابة الشرعية على سياسات إجرائية مناسبه تضمن القيام بعمليات التدقيق والمراجعة على الوجه الصحيح حيث أنه هناك منتجات تسوق للعملاء على أنها مجازه من قبل الهيئة في الوقت الذي يفتي فيه الأعضاء على المنابر بوجود شكوك في التطبيق تمس سلامتها الشرعية.	3.49	.946	-4.877	.000
2	لا يقوم المراقب الشرعي بتوضيح الشروط الشرعية المعاملة للزبون عند تقديم الطلب وفقاً لحاجة العميل مثل حاجته للتورق (المال).	3.46	.973	-4.588	.000
3	قلة المراقبين الشرعيين المتخصصين في فقه المعاملات وتقييم تطبيق الأحكام الشرعية في العمليات المصرفية فهم عبارة عن موظفين غير متخصصين يطبقون دليل المنتج المقترح.	3.67	.977	-5.994	.000
4	ضعف تتبع المراقب الشرعي بالفروع لصحة العملية المصرفية خارج المصرف أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ مثل عدم قيامه بنصح العميل ببيع السلعة المشتراه بالمرابحة خارج المصدر المشتراه منه للبعد عن الدخول في بيع العينة المحرم شرعاً	3.80	1.070	-6.224	.000
5	ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات الخارجية التي يمارسها المصرف مثل الاعتمادات المستندية وحسابات المراسلين، حيث تكتفي إدارة التدقيق الشرعي بمراجعة العقود دون مراقبه شرعيه التنفيذ الواقعي للعمل المطلوب.	3.95	2.903	-6.296	.000
6	يتعامل الموظفين والمديرين مع الإجراءات الإدارية بشكل مستقل بغض النظر عن الجوانب الشرعية حيث يعتبرونها أنها شأن قانوني وليس شرعي.	3.70	1.017	-5.939	.000
7	الكثير من التعليمات التنفيذية الداخلية في المصرف تصدر دون مراجعة شرعية.	3.57	1.101	-4.936	.000

من خلال الجدول رقم (32) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

4. ضعف شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (33)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (33) نتائج اختبار(Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع	3.6612	.80137	8.771	.000

من خلال الجدول رقم (33) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.771) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6612) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) **مما نستنتج منه صحة الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة والتي تنص على ضعف شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع،** وهذا يشير إلى وجود ضعف في مستوى شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع حيث أن:

1. لا تعتمد هيئة الرقابة الشرعية على سياسات إجرائية مناسبة تضمن القيام بعمليات التدقيق والمراجعة على الوجه الصحيح حيث أنه هناك منتجات تسوق للعملاء على أنها مجازه من قبل الهيئة في الوقت الذي يفتي فيه الأعضاء على المنابر بوجود شكوك في التطبيق تمس سلامتها الشرعية
2. لا يقوم المراقب الشرعي بتوضيح الشروط الشرعية المعاملة للزبون عند تقديم الطلب وفقاً لحاجة العميل.
3. قلة المراقبين الشرعيين المتخصصين في فقه المعاملات وتقييم تطبيق الأحكام الشرعية في العمليات المصرفية فهم عبارة عن موظفين غير متخصصين يطبقون دليل المنتج المقترح.
4. ضعف تتبع المراقب الشرعي بالفروع لصحة العملية المصرفية خارج المصرف أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ مثل عدم قيامه بنصح العميل ببيع السلعة المشتراه بالمرابحة خارج المصدر المشتراه منه للبعد عن الدخول في بيع العينة المحرم شرعاً

5.3.3. التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة والتي تنص على:

جدول رقم (34) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

<table>
<tr><th>م</th><th>العبارة</th><th></th><th>غير موافق بشدة</th><th>غير موافق</th><th>محايد</th><th>موافق</th><th>موافق بشدة</th><th>درجة الموافقة</th></tr>
<tr><td rowspan="2">1</td><td rowspan="2">ضعف الإلمام بالجانب التقني والفني والمعلوماتي لدى الكثيرين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يؤثر على أعمال الرقابة الشرعية</td><td>التكرار</td><td>1</td><td>9</td><td>28</td><td>47</td><td>28</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>.9</td><td>8.0</td><td>24.8</td><td>41.6</td><td>24.8</td><td>عالية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">2</td><td rowspan="2">ضعف استخدام الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المصرفية المتقدمة والمنظومات المصرفية مما يعرقل تنفيذ العمليات بشكل سريع وآمن</td><td>التكرار</td><td>1</td><td>13</td><td>31</td><td>48</td><td>20</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>.9</td><td>11.5</td><td>27.4</td><td>42.5</td><td>17.7</td><td>عالية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">3</td><td rowspan="2">يغلب على أعمال الرقابة الشرعية الجانب الورقي واستخدام الخطابات والتقارير الورقية وضعف أو انعدام استخدام التقنية والاتصالات كالبريد الإلكتروني في أداء العمل</td><td>التكرار</td><td>1</td><td>19</td><td>39</td><td>35</td><td>19</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>.9</td><td>16.8</td><td>34.5</td><td>31.0</td><td>16.8</td><td>متوسطة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">4</td><td rowspan="2">عدم إشراك أو متابعة العمل اليومي للمصرف تقنياً من قبل إدارة التدقيق الشرعي أو المراقبين الشرعيين بالمصرف</td><td>التكرار</td><td>3</td><td>20</td><td>37</td><td>34</td><td>19</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>2.7</td><td>17.7</td><td>32.7</td><td>30.1</td><td>16.8</td><td>متوسطة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">5</td><td rowspan="2">نقص الكوادر المتدربة على تركيب وتشغيل منظومات الصيرفة الإسلامية</td><td>التكرار</td><td>3</td><td>9</td><td>39</td><td>51</td><td>11</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>2.7</td><td>8.0</td><td>34.5</td><td>45.1</td><td>9.7</td><td>عالية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">6</td><td rowspan="2">ضعف برامج التدريب المستمر لمهندسي المنظومات بالمصرف لمتابعة تطوير المنظومة المصرفية لخدمة تطبيقات الصيرفة الإسلامية</td><td>التكرار</td><td>2</td><td>11</td><td>38</td><td>48</td><td>14</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>1.8</td><td>9.7</td><td>33.6</td><td>42.5</td><td>12.4</td><td>عالية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">7</td><td rowspan="2">حاجة المنظومة المصرفية لتكاليف عالية للتطوير بما يلاءم التحول للصيرفة الإسلامية وطرح صيغ التمويل الإسلامي</td><td>التكرار</td><td>2</td><td>14</td><td>40</td><td>42</td><td>15</td><td></td></tr>
<tr><td>النسبة%</td><td>1.8</td><td>12.4</td><td>35.4</td><td>37.2</td><td>13.3</td><td>عالية</td></tr>
</table>

من خلال الجدول رقم (34) يلاحظ أن:

أ. **درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:**

1. ضعف الإلمام بالجانب التقني والفني والمعلوماتي لدى الكثيرين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يؤثر على أعمال الرقابة الشرعية.
2. ضعف استخدام الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المصرفية المتقدمة والمنظومات المصرفية مما يعرقل تنفيذ العمليات بشكل سريع وآمن
3. نقص الكوادر المتدربة على تركيب وتشغيل منظومات الصيرفة الإسلامية
4. ضعف برامج التدريب المستمر لمهندسي المنظومات بالمصرف لمتابعة تطوير المنظومة المصرفية لخدمة تطبيقات

الصيرفة الإسلامية

ب. درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. يغلب على أعمال الرقابة الشرعية الجانب الورقي واستخدام الخطابات والتقارير الورقية وضعف أو انعدام استخدام التقنية والاتصالات كالبريد الإلكتروني في أداء العمل.
2. عدم إشراك أو متابعة العمل اليومي للمصرف تقنياً من قبل إدارة التدقيق الشرعي أو المراقبين الشرعيين بالمصرف.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (35)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (35) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف الإلمام بالجانب التقني والفني والمعلوماتي لدى الكثيرين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يؤثر على أعمال الرقابة الشرعية	3.81	.931	−6.852	.000
2	ضعف استخدام الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المصرفية المتقدمة والمنظومات المصرفية مما يعرقل تنفيذ العمليات بشكل سريع وآمن	3.65	.935	−5.994	.000
3	يغلب على أعمال الرقابة الشرعية الجانب الورقي واستخدام الخطابات والتقارير الورقية وضعف أو انعدام استخدام التقنية والاتصالات كالبريد الإلكتروني في أداء العمل	3.46	.991	−4.546	.000
4	عدم إشراك أو متابعة العمل اليومي للمصرف تقنياً من قبل إدارة التدقيق الشرعي أو المراقبين الشرعيين بالمصرف	3.41	1.049	−3.897	.000
5	نقص الكوادر المتدربة على تركيب وتشغيل منظومات الصيرفة الإسلامية	3.51	.877	−5.266	.000
6	ضعف برامج التدريب المستمر لمهندسي المنظومات بالمصرف لمتابعة تطوير المنظومة المصرفية لخدمة تطبيقات الصيرفة الإسلامية	3.54	.897	−5.409	.000
7	حاجة المنظومة المصرفية لتكاليف عالية للتطوير بما يلاءم التحول للصيرفة الإسلامية وطرح صيغ التمويل الإسلامي	3.48	.936	−4.797	.000

من خلال الجدول رقم (35) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية والتي تنص على:

5. الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية.

تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (36)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (36) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية	3.5512	.59879	9.785	.000

من خلال الجدول رقم (36) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.785) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5512) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، **مما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة والتي تنص على الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية،** وهذا يشير إلى وجود الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية حيث أن:

1. ضعف الإلمام بالجانب التقني والفني والمعلوماتي لدى الكثيرين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يؤثر على أعمال الرقابة الشرعية.
2. ضعف استخدام الرقابة الشرعية للتكنولوجيا المصرفية المتقدمة والمنظومات المصرفية مما يعرقل تنفيذ العمليات بشكل سريع وآمن.
3. غلب على أعمال الرقابة الشرعية الجانب الورقي واستخدام الخطابات والتقارير الورقية وضعف أو انعدام استخدام التقنية والاتصالات كالبريد الإلكتروني في أداء العمل.
4. عدم إشراك أو متابعة العمل اليومي للمصرف تقنياً من قبل إدارة التدقيق الشرعي أو المراقبين الشرعيين بالمصرف.

6.3.3 التحليل الوصفي واختبار الفرضية الرئيسية السادسة التي تنص على:

لاختبار الفرضية المتعلقة بمدى الفروق بين إجابات مفردات العينتين المصرفين اتجاه تقييم أعمال الرقابة الشرعية تم استخدام اختبار (Z) للفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة كمتغير تابع والمتغيرات الديموغرافية كمتغيرات مستقلة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (37) حيث كانت

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية بين إجابات مفردات العينتين المصرفين اتجاه تقييم أعمال الرقابة الشرعية

مقابل الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية بين إجابات مفردات العينتين المصرفين اتجاه تقييم أعمال الرقابة الشرعية.

جدول رقم (37) نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بمدى وجود فروق بين إجابات مفردات العينتين المصرفين اتجاه تقييم أعمال الرقابة الشرعية

المتغير	المصرف	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار		الدلالة المعنوية المحسوبة Sig
كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.	الأندلس	3.1587	.51085	−4.440	111	.000
	اليقين	3.6827	.61560			
كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي.	الأندلس	3.0046	.64302	−4.288	111	.000
	اليقين	3.5844	.68164			
كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية.	الأندلس	3.1517	.64790	−4.225	111	.000
	اليقين	3.6374	.52925			
الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية.	الأندلس	3.1285	.52905	−4.612	111	.000
	اليقين	3.6818	.62188			
دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.	الأندلس	3.4667	.68785	−2.927	111	.004
	اليقين	3.8571	.64796			
دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي.	الأندلس	3.4500	.71933	−3.683	111	.000
	اليقين	3.9584	.66676			
دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف.	الأندلس	3.2454	.66127	−3.197	111	.002
	اليقين	3.6939	.70976			
دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد.	الأندلس	3.3785	.60742	−3.761	111	.000
	اليقين	3.8275	.58382			
شمولية أعمال الرقابة الشرعية بما يتعلق بمتابعة تطبيق العمليات المصرفية بأعمال التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعيين بالفروع.	الأندلس	3.3810	.95435	−2.607	111	.010
	اليقين	3.7922	.68729			
الحاجة إلى أتمتة أعمال الرقابة الشرعية ومتابعة العمل المصرفي عبر المنظومة المصرفية.	الأندلس	3.3611	.63106	−2.354	111	.020
	اليقين	3.6401	.56558			

من خلال الجدول رقم (37) يلاحظ أن:

1. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (−−4.440) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في كفاية وكفاءة أعضاء هيئة**

الرقابة الشرعية وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.6827) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.1587) **فهذا يدل على أن كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الأندلس تزيد عن كفاية وكفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الأندلس**

2. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي (4.288−) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **وهذا يدل على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.5844) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.0045) فهذا **يدل على أن مستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي في مصرف الأندلس يزيد عن مستوى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة التدقيق الشرعي والمراقبين الشرعي.**
3. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية (4.225−) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل **على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في مستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.6374) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس(3.1517) فهذا **يدل على أن مستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية في مصرف الأندلس يزيد عن مستوى كفاية وكفاءة العاملين بالرقابة الشرعية في مصرف اليقين.**
4. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية (−4.612) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل **على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في مستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.6818) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.1285) **فهذا يدل على أن مستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية في مصرف الأندلس يزيد عن مستوى الإفصاح والشفافية في أعمال الرقابة الشرعية في مصرف اليقين.**
5. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي (2.927−) بدلالة معنوية محسوبة (0.004) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على **وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.8571) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.4667) فهذا **يدل على أن مستوى دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي في مصرف الأندلس يزيد عن مستوى دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي في مصرف اليقين.**
6. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي (3.683−) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا **يدل على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.9584) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.4500) **فهذا يدل على أن مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل المصرفي الإسلامي في مصرف الأندلس يزيد عن مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الوعي المصرفي لعملاء المصرف بالعمل**

المصرفي الإسلامي في مصرف اليقين.

7. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف (3.197−) بدلالة معنوية محسوبة (0.002) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا **يدل على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.6939) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.245) فهذا **يدل على أن دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف في مصرف الأندلس يزيد عن دور الرقابة الشرعية في تقديم النصح والإرشاد بالمصرف في مصرف اليقين.**
8. قيمة إحصائي الاختبار للفرق بين مصرف الأندلس واليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد (3.761−) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوي (0.05) لذلك نرفض الفرية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا **يدل على وجود فروق جوهرية بين مصرف الأندلس ومصرف اليقين في مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية والنصح والإرشاد** وحيث أن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف اليقين (3.8275) وهو يزيد عن متوسط إجابات مفردات عينة مصرف الأندلس (3.3785) فهذا **يدل على أن مستوى دور الرقابة الشرعية في نشر الثقافة الصيرفة الإسلامية.**

1.4 النتائج:

1. نقص الأكفاء والمختصين في التمويل الإسلامي وفقه المعاملات، وعدم توافر العدد الكافي من المدققين الشرعيين داخل مصرفي الدراسة، وعند توزيع الاستبيان تم التوصل إلى أن عدم وجود مراقبين شرعيين بالفروع ووجود مدقق شرعي واحد في الإدارة العامة يطلق عليه مدير إدارة التدقيق الشرعي كما لاحظت الباحثة غياب الكفاية والكفاءة لدي أعضاء الهيئة والمدققين الشرعيين حيث تم رد استبيان من أحد أفراد مجلس الإدارة وكان السبب لم يتعرف علي معني بعض العبارات في الاستبيان وكل هذه الأسباب تعد من أكثر الأسباب التي تؤدي إلي ضعف دور الدور الذي تقوم به الرقابة الشرعية داخل المصرفين.
2. اكتفاء تقرير هيئة الرقابة الشرعية المعروض على الجمعية العمومية بإبداء رأي عام بالسلامة الشرعية لأعمال المصرف دون توضيح المخالفات الشرعية التي حدثت وقيمة الأموال التي تم تجنيبها لحساب الأموال غير المشروعة
3. عدم استخدام التدقيق الشرعي المبني على المخاطر مثل تصنيف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى مخاطر ذات تأثير شرعي (كبير، متوسط، منخفض).
4. ضعف دور الرقابة الشرعية في تثقيف العاملين بمقتضيات العمل المصرفي الإسلامي.
5. ضعف الرؤية الإعلامية ونقص الجانب التوعوي والتثقيفي لعملاء المصرف وقلة الرعاية للندوات والمؤتمرات العلمية للتعريف بالصيغ الإسلامية.
6. تتبع الهيئة لأعمال المصرف دون القيام بروح المبادرة للنصح والإرشاد للدفع بتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة.
7. لوحظ عدم تواجد مراقبين شرعيين بالفروع وأن المدققين في الإدارة العامة يقومون بزيارات بين الحين والآخر على فترات متباعدة مما يشكك في السلامة الشرعية للعقود والمنتجات التي يسوقها المصرف.
8. نقص الكوادر المتدربة على تركيب وتشغيل منظومات الصيرفة الإسلامية.
9. تعد الرقابة الشرعية في مصرف الأندلس ذو كفاءة وفعالية أفضل من مصرف اليقين.

2.4 التوصيات:

1. تدريب وتأهيل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية فقهياً بالتوازي مع الجانب المصرفي حتى تكون لديهم القدرة على التعامل مع الإشكالات الممكن حصولها وتوفير العدد الكافي من المدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. تحقيق التكامل بين المراجعة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية الخارجية وذلك بالتعاون والتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والمراجع الشرعي الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما كل في نطاق عمله، مما يحقق أهداف المراجعة في كشف المخالفات وتصحيحها والدقة في تقدير مخاطر عدم الالتزام الشرعي لتجنبها ولتطهير الأرباح بتصفية الإيرادات الغير الشرعية مع مراعاة تضمين التقرير الذي تقدمه هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية بكافة المخالفات التي تم اكتشافها والأموال التي تم تجنيبها.
3. تطوير نظم متكاملة للمراجعة الشرعية داخل مصرفي اليقين والأندلس وذلك لمواكبة التطورات العلمية والمهنية الحديثة للتدقيق الداخلي والخارجي مثل التدقيق الشرعي المبني على المخاطر.
4. تطوير خبرات ومهارات العاملين من خلال دورات تدريبية سنوية، وإقامة الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العلمي لمواجهة التحديات والأخطار التي يتعرض لها القطاع المصرفي الإسلامي
5. وضع برنامج توعوي وتثقيفي شامل بمدد زمنية واضحة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتعريف بأهمية العمل المصرفي الإسلامي.
6. ينبغي على هيئة الرقابة الشرعية تقديم النصح والإرشاد من أجل التنويع في الاستثمارات وتفعيل صيغ التمويل الإسلامي وعدم الاقتصار على صيغة المرابحة، كما ينبغي على المراقب الشرعي تقديم النصح

قائمة المراجع

أولاً: الكتب..

1. الساعدي، حكيم حمود فليح، والمفرجي (2019). ثورة صادق حمادي، والحلي، محمد حسن عبد الكريم. المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية(ط1). بغداد: دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع.
2. وتصنيفاتها(ط1). الإمارات العربية المتحدة، دبي: دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. البحباح، عبد الرحمن رمضان عبد الرحمن (2021). الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية دراسة حالة المصرف الليبي. رسالة ماجستير، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، سورابيا.
2. زامونه، أحمد حسين ظاهر (2015). الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بنك معاملات أندونيسيا. رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، جمهورية أندونيسيا.
3. قفه، طلال عمر (2015). تقييم أداء المراقب الشرعي بالمصارف التجارية التي تطبق نظام النوافذ الإسلامية. رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات العلمية

1. توه يالا، إبراهيم واني (2022). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية المجلس الاستشاري في البنك الإسلامي في مملكة تايلاند نموذجاً. مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد (42)، ص 7–37، ماليزيا
2. . دراغمه، فادي إبراهيم (2022). أخلاقيات مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(22) ص 1–15، فلسطين.
3. السرحي، لطفي محمد (2020). تقييم واقع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتطويرها في اليمن. مجلة الأداب للدراسات والبحوث، العدد (15)، ص132–176.
4. تواتي، أحمد بلقاسم (2021). تقييم تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013م على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر PATROLدراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة الدراسات الاقتصادية، ليبيا، جامعة سرت، مج (4) ع (4)، ص.125:111

5 العبيدي، عادل عطية، والدرباق، أمين مرعى، تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية الواقع والتحديات دراسة نوعية على المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، 2021م الفترة من 12-13 أكتوبر، الأكاديمية الليبية جنزور، طرابلس، ليبيا.

6 نعمه، نغم حسين، ونجم، رغد محمد (2010). المصارف والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(2)، ص122-154.

7 إعمار، سميه عمار، أبو عجيله،ساميه محمد، مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية والصعوبات التي تواجه مصرف الوحدة، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، 2021م الفترة من 12-13 أكتوبر، الأكاديمية الليبية جنزور، طرابلس، ليبيا.

8 عبد الزهرة، سيف، ووهيب، حمزة فائق (2021). أثر هيئة الرقابة الشرعية في تطوير الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع (63)، ص 119-139.

9 السيابية، علياء حمود، والمجاهد، محمد سعيد بن خليل (2022). دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية والنماذج التطبيقية لها في سلطنة عمان. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 3(7)، الإصدار 2، ص784-846.

الدراسات الأجنبية :

1. Kasi, Nawal, & Ibrahim, Shahul & Sulaiman, Maliah (2009) “Shariah Auditing in Islamic Financial Institutions: Exploring the Gap Between the “Desired” and the “Actual”, Global Economy & Finance Journal Vol. 2 No. 2 September, Pp. 127-137.
2. Yaacob, Hisham & Donglah, Nor Khadijah (2012) “Shari’ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates’ Perspective” International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 12.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. المصارف الإسلامية: التوسع السريع وإشكاليات التطبيق تم الزيارة 2024/7/30 الساعة 6.26(fanack. Com)